قال مازحا: عدد الصحفيين يتزايد .. والمالكي يرد: لا أعرف كم سينتهي عدد الصحف والفضائيات

بايدن في بغداد "للاحتفال" بالحكومة والسؤال عن البقاء بعد الانسحاب

بغداد / المدى

التقى نائب الرئيس الاميركي جو بايدن رئيس الوزراء نوري المالكي خلال زيارته بغداد التي وصلها فجر امس الخميس مشيدا بـ"التقدم" الذي انجزه العراقيون، في اشارة الى تشكيل حكومة بعد ازمة سياسية استمرت تسعة اشهر.

ولدى دخول بايدن والمالكي الى قاعة الاجتماع، دبت الفوضى عندما قام حراس عراقيون بمنع الصحفيين من التقاط الصور واغلقوا باب القاعة.

وتدخل موظفو البيت الابيض طالبين دخول الصحفيين المرافقين لبايدن الى القاعة، وبعد مفاوضات وتدافع تمكن مصور احدى شبكات التلفزيون الاميركية من الدخول فيما لم يحالف الحظ الاخرين.

وجلس بايدن والمالكي في آخر القاعة يراقبون المشهد، فقال نائب الرئيس "من الجيد جدا ان اعود وارى صحافتكم ما تزال سليمة وجيدة وتزداد يوميا".

وقال المالكي "لا نعرف اعداد محطات التلفزيون التي سننتهي بها او عدد الصحف والمجلات".

ووصل بايدن الى بغداد قادما من باكستان، فجر امس في زيارة هي السابعة الى العراق منذ كانون الثاني ٢٠٠٩، بعد ان كلفه الرئيس الاميركي باراك اوباما ملف هذا البلد.

وضم الوفد الاميركي السفير لدى بغداد جيفري جيمس، وقائد القوات الاميركية الجنرال لويد اوستن، والدبلوماسي توني بلينكن، ونائب وزيرة الخارجية وليام بيرنز، وثلاثة من مجلس الامن القومي في البيت الابيض.

وقال مصور لفرانس برس ان بايدن انتقل فور انتهاء اللقاء مع المالكي الى مقر رئيس الجمهورية جلال طالباني.

واستهل بايدن زيارته من السفارة الاميركية حيث التقى جيفري واوستن.

وقال للصحفيين حول الهدف من الزيارة "انا هنا للاحتفال مع العراقيين بالتقدم الذي حققوه، لقد شكلوا حكومة وهذا شيء جيد". لكنه استدرك قائلا "ما يزال هناك عمل كثير".

وبينما كان يتحدث مع الصحفيين المرافقين، سمع دوي ثلاثة انفجارات في بغداد.

واكد مصدر في وزارة الداخلية مقتل شخصين واصابة ١٣ اخرين بجروح بانفجار ثلاث عبوات ناسفة عند مساجد في بغداد.

وغادر بايدن برفقة جيفري ولويد السفارة الاميركية وسط اجراءات امنية مشددة قطعت خلالها شوارع المنطقة الخضراء المحصنة، ووصل الى مكتب المالكي القريب من المكان.

والزيارة هي الاولى الى العراق منذ تولي المالكي رئاسة الحكومة للمرة الثانية في كانون الاول الماضي، بعد تسعة اشهر من الانتخابات التشريعية الماضية.

وتأتي هذه الزيارة في وقت ينص اتفاق امني على انسحاب تام للقوات الاميركية، قبل نهاية العام ٢٠١١.

وينتشر حاليا خمسون الف جندي اميركي في العراق.

لكن مسؤولين من البلدين يطالبون ببقاء قوة اميركية صغيرة خصوصا من اجل تقديم دعم جوي ومساعدة عسكرية.

وتعود اخر زيارة لبايدن الى العراق إلى الصيف الماضي، عند حضوره انطلاق عملية "الفجر الجديد" في الاول من ايلول الماضي، بعد انتهاء المهام القتالية لقوات بلاده في العراق، لتبدأ تدريب القوات العراقية.

وتأتي الزيارة بعد اسبوع من عودة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، بعد نحو اربع سنوات قضاها في ايران.

وقام بايدن الاربعاء بزيارة لمدة يوم واحد الى باكستان لمطالبة سلطات اسلام اباد ببذل مزيد من الجهود لمطاردة الارهابيين على اراضيها، بحسب مصادر متطابقة.

على صعيد آخر، قال مسؤولون عراقيون إن زيارة بايدن تركزت حول ما اذا كان ينبغي الاحتفاظ بعدد محدود من الجنود الاميركيين في العراق بعد الموعد المحدد لانسحاب القوات الاميركية في الحادي والثلاثين من كانون الاول المقبل.

يذكر ان الاتفاقية الامنية التي وقعها البلدان تنص على انسحاب كافة القوات الامريكية من العراق قبل نهاية العام الجاري، ولكن ثمة مسؤولين عراقيين يقولون إنه ينبغي ابقاء هذه القوات لحين بلوغ القوات العراقية القدرة على الدفاع عن حدود البلاد، وهو امر لن يتحقق قبل عشر سنوات على الارجح.

الا ان رئيس الوزراء نوري المالكي اكد رغبته في انسحاب الامريكيين في الموعد المحدد.

وأعلنت الحكومة عن اتفاقها مع الإدارة الأميركية على تفعيل اتفاقية الإطار الستراتيجي التي وقعت بين الجانبين عام ٢٠٠٨ المتضمنة الانسحاب العسكري من العراق نهاية العام الحالي.

وقال المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ خلال مؤتمر صحافي عقده ببغداد إن "الحكومة العراقية اتفقت مع الإدارة الأميركية على تفعيل اتفاقية الإطار الستراتيجي عبر تحديد موعد لبدء اجتماعات اللجنة العليا المشتركة".

وأوضح الدباغ أن "تفعيل الاتفاق المبرم سيؤهل إلى بناء علاقات ثنائية بين الوزارات العراقية ذات العلاقة ونظيرتها الاميركية".

وأضاف الدباغ أن "الحكومة العراقية تثمن دور الإدارة الأميركية ودور نائب الرئيس الأميركي جوزيف بايدن في مجلس الأمن الدولي خلال جلسة مناقشة رفع العقوبات الدولية على العراق".

وتابع الدباغ أن "بايدن عبر عن ارتياح بلاده من تشكيل الحكومة ومن الانفتاح الدولي والإقليمي على العراق وانفتاح الأخير على المجتمع الدولي.

١٢٠ منظمة ديمقراطية في اجتماع بحضور كلينتون

الشرق الأوسط: المجتمع المدني يطالب الحكومات بالإصلاح ومكافحة البطالة

متابعة/ المدى

طالب ممثلو المجتمع المدني والقطاع الخاص في دول الشرق الاوسط حكوماتهم بتعزيز الاصلاح الديمقراطي الراكد في المنطقة وبمحاربة البطالة وذلك ضمن توصيات رفعوها الى منتدى المستقبل الذي تستضيفه الدوحة.

وقدم ممثلو حوالى ١٢٠ جمعية ومنظمة غير حكومية وممثلون عن قطاع الاعمال الخاص توصياتهم الى ممثلي الحكومات تمهيدا لانعقاد المنتدى على المستوى الوزاري امس الخميس بمشاركة وزيرة الخارجية الاميركية هيلاري كلينتون ونظيرتها الفرنسية ميشيل اليو ماري ووزراء خارجية ومندوبي باقي دول مجموعة الثماني والمنطقة.

واكد ممثلو المجتمع المدني في توصيات هي خلاصة اجتماعات وطنية واقليمية عقدوها خلال السنة الماضية استعدادا للمنتدى في الدوحة ضرورة "تعزيز اسس الديموقراطية والتشاور والتعاون في المنطقة وتوسيع رقعة المشاركة في السياسة والشؤون العامة وصناعة القرار". كما اكدوا اهمية "حرية التعبير واستقلالية القضاء والمساواة والمحاسبة امام القانون" مشددا على ضرورة محاربة "البطالة والتهميش".

واقترح المجتمع المدني ايضا انشاء مركز اقليمي لحل النزاعات والانتقال الديمقراطي وطالب بتسريع انشاء مؤسسة المساواة بين الجنسين في المنطقة وبرفع الميزانيات الحكومية المخصصة لدعم نشاط المجتمع المدني.

ويشارك في المنتدى ١٥٠ مندوبا عن المجتمع المدني العربي يمثلون ١٢٠ منظمة تنشط في قطاع الاصلاح الديموقراطي والتنمية الاجتماعية وحقوق الانسان.

اما ممثلو قطاع الاعمال فاكدوا ضرورة خفض نسب البطالة التي تصل الى ١٨٪ في المنطقة عموما في مجتمع يشكل الشباب فيه نسبة ٣٦٪.

وطالب ممثلو قطاع الاعمال في ورقة قدمت الى المنتدى بدعم المشاريع الاقتصادية ذات الكثافة العمالية العالية وبدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر للحد من البطالة.

وقال الامين العام للمؤسسة العربية للديموقراطية محسن مرزوق لوكالة فرانس برس ان "حالة الاصلاح بطيئة جدا في المنطقة".

لكن مرزوق اعتبر ان "هذا لا يمنع ان فضاء منتدى المستقبل لا بد ان نتمسك به. لو كان الاصلاح متقدما لما كان هناك اهمية للمنتدى. بالواقع ليس لنا خيارات كثيرة".

وكان منتدى المستقبل انطلق عام ٢٠٠٤ بمبادرة اميركية عبر مجموعة الثماني وهو يهدف الى ايجاد منصة للحوار بين المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات لضمان مشاركة اوسع في صناعة القرار، وكان ذلك في خضم الحرب العالمية على الارهاب وبعد حرب اسقاط نظام صدام عام ٢٠٠٣.

وبحسب مرزوق، "تغيرت الظروف الدولية وتغيرت الشخصيات التي كانت وراء اطلاق المنتدى" في اشارة خصوصا الى ادارة الرئيس الاميركي السابق جورج بوش، "لكن ظهر ان القوى الدولية التي انشأته ما زالت متمسكة به" على حد قوله.

الا ان اوضاع الديمقراطية والمشاركة لم تشهد تحسنا حقيقيا منذ ذلك الحين وسط اتهامات للدول الكبرى من قبل بعض مكونات المجتمع المدني بالتراجع عن مطالب تعزيز الديموقراطية والاكتفاء بالسعي للتنمية البشرية والمجتمعية فقط.

واكد المشاركون في اجتماع موازٍ لمنتدى المستقبل عقد في القاهرة في تموز الماضي ان "المخاوف والشكوك التي راودت المجتمع المدني حول مدى مصداقة وفعالية المنتدى والدور الايجابي المتوقع للمجتمع المدني في اعماله قد اضحت حقيقة واقعة". وذكر بيان صادر عن الاجتماع وزع على المشاركين في اعمال الاجتماع التحضيري لمنتدى المستقبل في الدوحة انه تم "رصد تراجع لاهتمام المجتمع الدولي بدفع عجلة الاصلاح السياسي في الدول العربية وحث الحكومات العربية على القيام بمبادرات جادة تلبية لرغبة الشعوب ومنظمات المجتمع المدني العربية في تعزيز الديموقراطية وحقوق الانسان".

وبدورها اكدت رئيسة مؤسسة المستقبل المنبثقة عن المنتدى ومقرها عمان انه لا بديل عن هذه العملية التي تؤمن مساحة اللقاء الوحيدة بين صناع القرار والمجتمع المدني في المنطقة.

وقالت نبيلة حمزة لوكالة فرانس برس ان المنتدى هو "الفضاء الوحيد الذي يعطى للمجتمع المدني العربي لاسماع صوته لصانعي القرار ويجب ان نحافظ على هذا الفضاء وندعمه".

الا ان حمزة اقرت بانه ليس هناك اي تقدم في العالم العربي والمنطقة عموما على مستوى تعزيز التواصل بين الحكومات والشعوب، مشيرة الى ان "ما يقع الان في تونس والجزائر هو دليل على ان القنوات في العالم العربي (بين الحكم والمجتمع المدني) ضعيفة او غائبة او محاربة".

واضافت "هناك تراجع بالواقع في كثير من الدول منذ العام ٢٠٠٤". لكن حمزة تؤكد انه مقابل هذا الواقع القاتم، ترصد مؤسستها "انتعاشة كبيرة في منظمات المجتمع المدني على المستوى الكمي والنوعي".

مسؤول رفيع يكشف سرقات ضخمة في وقود محطات التوليد

الكهرباء: أزمة الطاقة في العراق لن تحل قبل ٢٠١٤

متابعة/ المدى

استبعد وكيل وزراة الكهرباء في العراق رعد الحارس حل مشكلة الطاقة قبل عام ٢٠١٤، محملاً البرلمان والوزراء السابقين مسؤولية «الفشل» في اصلاحها خلال السنوات السبع الماضية.

وقال الحارس ان «معدل الانتاج الحالي للطاقة، مع المستورد من دول الجوار وصل الى ٧٠٠٠ ميغاواط، في حين ان العراق يحتاج الى أكثر من ١٢ الف ميغاواط، اي ان النقص ٤٠ في المئة»، مبيناً ان «المستورد ٨٠٠ ميغاواط من ايران وتركيا».

وأضاف ان «مشكلة الكهرباء في العراق لن تحل قبل عام ٢٠١٤، شرط تخصيص موازنة لوزارة الكهرباء قدرها ٤ مليارات دولار للعام الواحد وعلى مدار ٣ اعوام، وبخلافه فإن مشكلة الكهرباء لن تحل في هذه الفترة الزمنية ايضاً».

وتابع: «وقعنا اتفاقات مع شركتي جنرال الكتريك الاميركية وسيمينز الالمانية عام ٢٠٠٨، ومن المفترض ان يكتمل اصلاح المنظومة الكهربائية في منتصف العام المقبل (٢٠١٢)، لكن تأخر المبالغ المخصصة للدفعة الاولى من العقد لأكثر من سنة، أدى الى ان تتأخر الشركات في المباشرة بالعمل، ثم تأخرنا سنة كاملة أخرى حتى حصلنا من وزارة المالية على مبالغ لنصب المحطات، لذلك تأخر العمل لمدة سنتين، ولن تحل الازمة الا اواخر عام ٢٠١٣ أو مطلع عام ٢٠١٤».

وحمل الحارس «البرلمان ومجلس الوزراء ووزارت المالية والتخطيط مسؤولية عرقلة عمل مشاريع وزارة الكهرباء». وحذر من «ان اي عرقلة جديدة معناها أستمرار معاناة العراقيين لسنوات اخرى».

وأكد «عزم مكتب رئيس الوزراء بالتنسيق مع وزارة الكهرباء على السماح لمستثمرين بنصب مولدات بطاقة ٢ ميغاواط في بغداد والمحافظات»، مبيناً انه «يتم تزويد المواطنين بنحو ٢٠ ساعة كهرباء يومياً، ٨ ساعات من الكهرباء الوطنية، و١٢ من هذه المولدات اذا نصبت».

وأوضح ان «وزارة الكهرباء وقعت عقداً مع شركة شنغهاي الصينية لنصب محطة توليد كهرباء بطاقة ١٢٨٠ ميغاواط في محافظة واسط، كما تم الاتفاق مع شركة روسية لنصب محطة كهربائية في اليوسفية (جنوب بغداد) بسعة توليدية قدرها ٤٠٠ ميغاواط».

وقال ان «الجانب الفرنسي قدم قرضاً لنصب محطة بخارية بسعة ١٢٠٠»، مشيراً الى ان «هذه المشاريع الثلاثة ستنفذ بالتوازي مع عمل شركتي جنرال الكتريك وسيمنز».

وعزا الحارس عدم نصب محطات توليد تعتمد على الطاقة النظيفة، الى ان «هذه المحطات التي تعتمد على الرياح او الشمس تحتاج الى مبالغ مالية كبيرة، والى زمن طويل جداً، كما ان انتاجها سيكون قليلاً فضلاً عن ان الوقود متوافر ورخيص في العراق».

وزاد ان «محطة تعمل على الطاقة الشمسية بسعة توليدية قدرها ١٠٠ ميغاواط تكلف ٢٠٠ مليون دولار، وتحتاج الى ٤ سنوات لاكمالها، اما البخارية فتكلف ٥٠ مليون دولار وستكتمل خلال أقل من سنتين».

وأكد ان «ليست هناك مشكلة في خطوط نقل الطاقة، لأن الخطوط العراقية ذات مواصفات جيدة وليس صحيحاً ان عمرها الافتراضي انتهى»، لافتاً الى ان «لدينا مشكلة في توزيع الكهرباء ومحولات القدرة الكهربائية الصغيرة والعراق يحتاج الى تبديل هذه المحولات ونصب محولات جديدة».

وأشار الى ان «القمة العربية اذا عقدت في آذار (مارس) المقبل في بغداد لن تشكل مشكلة بالنسبة إلى وزارة الكهرباء لانها تعقد في مكان واحد هو المنطقة الخضراء وباستطاعتنا تزويدها الكهرباء طيلة فترة انعقادها من دون التأثير في حصة باقي المحافظات».

من جانبه، اعلن المفتش العام لوزارة الكهرباء علاء محيي الدين ان فرق العمليات الخاصة التابعة لمكتبه رصدت تلاعباً وسرقة كميات من الوقود المجهزة من المستودعات النفطية الي المحطات محملة علي ٥٠٠ صهريج لشركات اهلية ناقلة متعاقدة مع الوزارة بلغت قيمتها ١٨ مليار دينار، مؤكدا ان "المواطن سوف لا يشعر بتحسن كبير في تجهيز الكهرباء الصيف المقبل".

وقال ان "الناقلين والموظفين المهملين احيلوا الى هيئة النزاهة وتم ايقاف العقود مع الشركات الناكلة والشركات السارقة كما اتخذت الاجراءات القانونية بحق هؤلاء السراق"، مبينا ان "فرقنا رصدت هذه الصهاريج التي تحمل الوقود من المستودعات ولم تفرغ في المحطات خلال الـ٦ اشهر الماضية وهذا الرصد هو جزء من جهود المفتش العام في الوزارة بصورة عامة لمتابعة المعوقات اذ ان كثيرا من المحطات لم تتسلم الوقود المخصص لها مما سبب ارباكا ومشاكل في تشغيلها خاصة وانها جاهزة للتشغيل وان هذه السرقات التي نكتشفها تثبت ان الوزارة ماضية بتوفير كميات الوقود المناسبة بالتعاون مع وزارة النفط لكن المشكلة هي في تلاعب الشركات الناقلة للوقود"، مؤكدا ان "التحقيق مازال جاريا في هذه السرقة وستعلن نتائجه قريبا"، مشيرا الى ان "بعض الناقلين يغيرون مواصفات المنتج المنقول خلال الطريق الى منتوج رخيص او مخالف للتعليمات"، موضحا ان "المكتب اقترح على الوزارة آلية جديدة للتعاقد مع الناقلين لمنع حدوث مثل هذه السرقات".

وبشأن العطل في شبكات التوزيع قال محيي الدين ان "الشبكة متقادمة واننا بصدد اطلاق مشاريع لتطويرها ووقعنا عقوداً بهذا الخصوص وهناك مشاريع هي الان في طريقها الي الانجاز"، مشيرا الى ان "المواطن سيشعر بتحسن كبير في تجهيزه بالطاقة بعد النصف الثاني من العام المقبل لان الوزارة وقعت عقودا لتنفيذ ١٢ الف ميغاواط".

واضاف "انا مسؤول عن كلامي واجزم انه لا تكاد تنقضي سنة ٢٠١٣ الا وستدخل هذه الطاقة الى الخدمة".

وعن موقف الطاقة في الصيف المقبل قال "سوف لا يشعر المواطن بتحسن كبير في الصيف المقبل ولكن هنالك بعض الوحدات الصغيرة المعطلة ستدخل الخدمة اما التحسن فمرهون بالمشاريع الكبيرة والتحسن سيحصل بعد الصيف المذكور".

وعن الانباء التي اشارت الى استيراد الكهرباء من مصر اجاب "مشروع كبير مازال قيد الدراسة للربط بين بعض الدول العربية ولا يتعلق بحل مشكلة الطاقة في العراق انما هو مشروع يتعلق بمنظومة كبرى وكلما توسعت عمليات الربط تكون الكهرباء مستقرة ونأمل ان يتحقق واذا نجح المشروع فيعزز الشبكة في البلاد".

وعن التسعيرة الجديدة ذكر محيي الدين ان "التسعيرة من الضروريات وهذا معمول به في كل دول العالم وعلى المواطن ان يدفع الاجور كي يمكن تجهيزه بالطاقة ولكن عليه ايضا ان يبلغ عن حالات التجاوز لانه المتضرر الاول وايضا عليه ان يتحمل جزءا من التكاليف مقابل هذه الخدمة". وتطرق الى ان "ما رصد للوزارة من ميزانية مالية غير كاف لذلك لجأنا الى موضوع الاستثمار الاجنبي لانشاء محطات انتاج الكهرباء"، مبينا ان "لدينا رغبة في تنظيم القطع المبرمج لكن المشكلة الكبيرة هي في التجاوزات الحاصلة على الشبكة وهذا خارج عن سيطرة الوزارة".

و أصبحت أزمة الكهرباء في العراق مستعصية، ويعاني قطاع الكهرباء في العراق عموما من فشل في إنتاج الطاقة طوال السنوات الماضية جراء تعرض المحطات وشبكات النقل إلى أضرار كبيرة عند اجتياح العراق عام ٢٠٠٣، أعقبها أعمال تخريب خلال الأعوام الماضية. ويعتمد العراقيون على مولدات أهلية لمعالجة النقص المستمر الذي يصل إلى حوالي ١٨ ساعة في اليوم.

وبرغم مرور سبع سنوات على الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق وأطاح بنظام الدكتاتور صدام فان شبكة الكهرباء الوطنية لا تزال توفر الكهرباء لساعات قليلة جدا يوميا. حتى أصبحت هذه الخدمة همًا يقض مضاجع العراقيين كل ساعة ويحرق أعصابهم تزامنا مع حر الصيف اللاهب، وفوق هذا وذاك فإن وزارة الكهرباء بدلا من أن تركز على تحسين أدائها وصورتها أمام المواطن فإنها عمدت إلى زيادة سعر الكهرباء الأمر الذي فاقم من غضب الناس تجاهها وزاد من استيائهم...

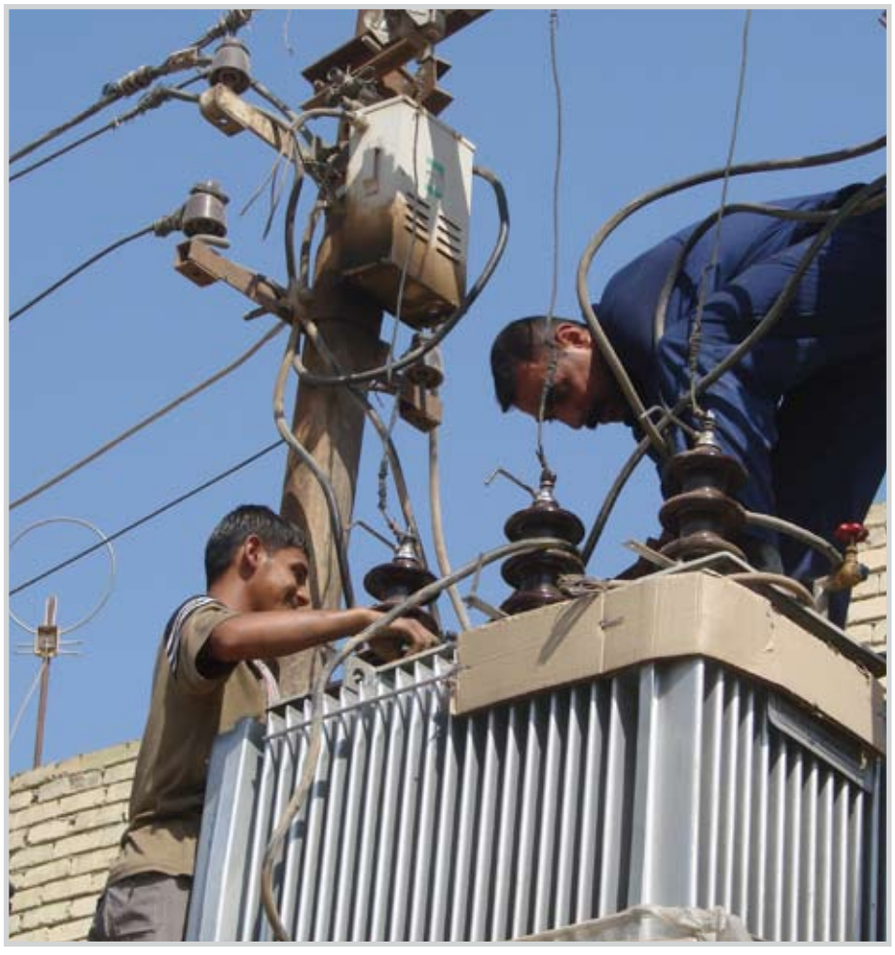

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون